الحكم الذاتي في مستعمرة الرأس البريطانية (١٨٧٢-١٨٧٨م)

م. د. اسامة حيمد خليل
جامعة تكريت – كلية الآداب

الملخص

كانت مستعمرة الرأس وحدها نسيجًا متكاملًا، فهي مستعمرة هولندية وقعت تحت الاحتلال البريطاني في اوائل القرن التاسع عشر، وبهذا كان على الافارقة فيها أنْ يعانوا من استعمارين في آن واحد، ففي النصف الاول من القرن التاسع عشر سيطر عليها المستوطنون البريطانيون واصبحت حامية بريطانيا قوية، ويحتل كبار الموظفين البريطانيين والتجار والمزارعون والمثقفون في كيب تاون مكانة اجتماعية مرموقة فيها، واعتمد هؤلاء البريطانيون وكذا المستوطنون الهولنديون على خدمة الملونين والافارقة.

وقد استهدفت السياسة البريطانية القضاء على الطابع الهولندي للمستعمرة بعدما اطمأنت الى قوة سيطرتها عليها، فألغت المجالس المحلية والقضائية والعسكرية التي اعتادها المستوطنون الهولنديون، وأحلت بدلا عنها حكمًا عسكريًا مباشرًا يتمثل في قائد الحامية ثم المجلس الاستشاري.

الكلمات المفتاحية: جنوب افريقيا، بريطانيا، الافريكانريون، الافارقة، الملونين.

Al Malweah for Archaeological and Historical Studies, Vol 11, Issue 36, May 2024
P-ISSN: 2413-1326 \ E-ISSN: 2708-602X

Self-government in the British Cape Colony (1872–1878)

Lecturer. Dr. Usama Hemid Khalil
Tikrit University- College of Arts
Usama_hemid@tu.edu.iq

Abstract

The Cape Colony alone was an integrated fabric. It was a Dutch colony that fell under British occupation in the early nineteenth century. Thus, the Africans in it had to suffer from two colonization's at the same time. During the first half of the nineteenth century, it was controlled by British settlers and it became a powerful British protector. Senior British officials, merchants, farmers, and intellectuals in Cape Town held a prominent social position, and these Britons, as well as the Dutch settlers, relied on serving colored people and Africans.

British policy aimed to eliminate the Dutch character of the colony after it was confident of its strong control over it. It abolished the local, judicial and military councils that the Dutch settlers were accustomed to, and replaced them with direct military rule represented by the garrison commander and then the advisory council.

Keywords: South Africa, Britain, Afrikaan, African, Coulored.

المقدمة:

كانت مستعمرة الرأس نسيجًا لوحدها، فهي مستعمرة هولندية وقعت تحت الاحتلال البريطاني في اوائل القرن التاسع عشر، وبهذا كان الافارقة فيها يعانون من استعمارين في آن واحد، الهولنديين والبريطانيين معًا، فكيف كان موقف الافارقة منهما معًا : من الهولنديين وهم يمثلون استعمارًا محليًا استيطانيًا، ومن البريطانيين وهم يمثلون استعمارًا عالميًا، وكيف ساست بريطانيا الطرفين الاوربي والافريقي معًا ونجحت في دعم وجودها في المستعمرة باستمرار .

لقد نتج عن موقف كلّ طرف من الاطراف الثلاثة وهم: بريطانيا والهولنديون والافارقة ترتيب معين في نظام الحكم، فكان للإمبراطورية البريطانية السلطة العليا في المستعمرة، بما يحفظ مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، وكان للهولنديين السلطة الفعلية في المستعمرة على كل امورها الداخلية بما لا يمسّ المصالح البريطانية، وكان على الافارقة أنْ يعانوا من هؤلاء وأولئك .

وأدت الاوضاع الاقتصادية والسياسية لكل طرف الى اوضاع معينة له على الساحة الاجتماعية فجنوب افريقيا هو بلد العنصرية والتقسيمات الحادة في الاقتصاد والسياسة والاجتماع، ومن هنا فإنَّ دراسة تاريخ مستعمرة الرأس أمر بالغ الاهمية، بل هو حجر الزاوية في تاريخ جنوب افريقيا، وقد قدمت في هذا البحث ردودًا عملية على دعاوي بريطانيا بتحرر سياستها من كل عنصرية ومساواتها بين رعاياها، هذه المساواة الاسمية التي ليس لها في عالم الواقع من تأثير .

وقد قسم البحث الى مقدمة و مبحثين وخاتمة وقائمة مصادر ومراجع، ويدرس المبحث الاول كيف منحت المستعمرة الحكم الذاتي، وتشكيل أول وزارة مسؤولة أمام البرلمان، والتوسع الاستعماري للمستعمرة في ظل هذا الوضع، وخوضها حربًا ضد القبائل الإفريقية على مسؤولياتها الخاصة، وانتهاز بريطانيا لذلك في التخلص من أول رئيس وزراء مشاكس وهو جون مولتينو John Molteno.

وجاء في المبحث الثاني الحديث عن توسعة رقعة المستعمرة على حساب السكان الاصليين الافارقة ورغبة البيض في الاستيلاء على الاراضي الزراعية الشاسعة وتقسيمها الى مناطق للزراعة ومناطق للرعي، وإعطاء الشباب البيض الراغبين في الزواج مساحات من الاراضي وإدخال بريطانيا في حروب مع السكان الاصليين السود .

وقد اعتمد البحث على عدد من المصادر والمراجع الاجنبية والعربية والمعربة التي كانت لها الاثر الكبير في اغناء البحث بمعلومات قيمة.

المبحث الاول :

بعد أنْ قررت الحكومة البريطانية ضم مناجم الماس إلى حكمها كانت مستعمرة الرأس تتراوح بين الرغبة في التوسع إلى المناطق الجديدة، وبين الرغبة في التمهل إرضاء لدولة أورانج الحرة، وفي تلك الأثناء قررت الحكومة البريطانية تعديل سياستها في الجنوب الأفريقي بشكل عام، فصحب قرار التوسع آنف الذكر قرار آخر بتعديل نظام الحكم في المستعمرة صوب الحكم الذاتي(١).

أولًا: منح الحكم الذاتي للمستعمرة :

وصلت رسالة كيمبرلي Kimberly (٢) بالموافقة على ضم جريكوالاند الغربية لتجد في انتظارها حملة قوية مصممة، يتولى قيادتها مولتينو Molteno(٣) وأنصاره من سكان الإقليم الغربي، الذين طالبوا من قبل بالحكم النيابي، فضلًا عن سير غوردون سبريج Gordon Sprigg(٤)، تطالب هذه المرة بمنح المستعمرة الحكم الذاتي(٥).

ومن حسن حظ مولتينو Molteno أنَّ الظروف كانت مواتية هذه المرة أكثر من ذي قبل، ذلك أنَّ أهمية المستعمرة تزايدت باكتشاف الماس، وإمكانية ضم مناجمه إليها، ولم تعد مجرد قاعدة بريطانية على طريق الهند(٦)، فضلًا عن أنَّ الحكومة البريطانية ومندوبها السامي على عكس سلفه وود هاوس، كانا يزيدان الخطوة الجديدة، ولم تكن لمعارضة الهيئة التنفيذية في المستعمرة وأقطاب الإقليم الشرقي داعة الانفصال عن المستعمرة؛ خوفًا من سيادة الغرب الهولندي وتفوقه في ظل الحكم الذاتي أية آثار معاكسة، كذلك فقد أنتهى الجفاف وبدأ التحسن الاقتصادي يسود المستعمرة، وسحب عدد كبير من رجال الحامية البريطانية، وكانوا أحد العقبات الرئيسة في سبيل الحكم الذاتي(٧).

إلا أنَّ الصراع بين الإقليمين الشرقي والغربي، ورفض بعض البرلمانيين في المستعمرة الموافقة على تحملها نفقات إدارة مناطق جديدة، يجب أنْ تتولى الحكومة البريطانية أعباءها، قد عطلا الحكم الذاتي بعض الوقت، فقد رفض برلمان المستعمرة فصل الإقليم الشرقي عن المستعمرة، والحكم الذاتي معًا في ٢٠ جزيران ١٨٧١ ؛ وذلك لأنَّ كلًا من الطرفين أنصار الانفصال وأنصار الحكم الذاتي، علق موافقته على مشروع الطرف الآخر، على إقرار هذا الطرف لمشروعه وكوّن البرلمان لجنة اتحادية The Federation Commies كان من أبرز أعضائها مولتينو وجودلونتون وجون هنري دي فيليرز J. H. de. Villierss ونص قرار تكليف اللجنة بالعمل على قيام اتحاد فيدرالي بين الإقليمين الشرقي والغربي لمستعمرة الرأس، وأضيفت بتأثير

كارنار فون فقرة تدعو لبحث اتحاد الوحدات السياسية في جنوب أفريقيا، وكان هذا موافقًا للسياسة البريطانية تمامًا(٨).

وضغطت الحكومة البريطانية لأجل منح المستعمرة الحكم الذاتي في مقابل تحملها مسؤولية حكم المناطق التي ضمتها بريطانيا، وقد أطمأنت إلى ما أحدثه ضم حقول الماس من زيادة أعداد المستوطنين البريطانيين، وزيادة أهمية دورهم في المنطقة، لاسيما في التجارة والتعدين(٩)، وقدم باركلي في مناورة تجريبية تظهر نفاد صبره وتعجله، وقدّم للبرلمان اقتراحًا يضم باسوتولاند، ولم يكن الرأي العام الأوربي في المستعمرة مختلفًا حول مزايا ضم المناطق الوطنية الجديدة، والسيطرة على قبائل الحدود بقوتها الذاتية، فوافق مجلسا البرلمان على قانون بضم باسوتولاند للمستعمرة في آب ١٨٧١(١٠)، ولكن عددًا من الأعضاء أعلنوا تخوفهم من عدم مقدرة المستعمرة على تحمل أعباء ضم مناجم الماس كذلك(١١) ؛ خوفًا من حرج يتعرضون به بإغضاب بني جلدتهم في جمهوريتي الشمال البويرتيين وهم أفريكانريون مثلهم(١٢)، ورفضوا في الوقت نفسه تأجيل الحكم الذاتي، وخشي المندوب السامي باركلي أنْ يقدّم لبرلمان المستعمرة مشروع قانون جديد يضم جريكوالاند الغربية؛ لأنَّ احتمالات رفضه قائمة، ممّا يسبّب له حرجًا شخصيًا بالغًا، فضلًا عن أنّه سيحدّد حرية الحركة بالنسبة إلى الحكومة البريطانية إزاء ضم مناجم الألماس المتصارع عليها(١٣).

وفي السابع عشر من تشرين الاول عام ١٨٧١ أصدر كيتي حاكم عام ناتال حكمه في نزاع جريكوالاند الغربية لصالح الزعيم الأفريقي ماهورا، زعيم قبيلة البارولونج، معلنًا بطلان المعاهدات التي استندت إليها الترسفال، بعد ذلك أصدر باركلي إعلانًا بالحماية على المنطقة، وبذلك دمّر كل فرص الاتحاد، ورفعت شرطة مستعمرة الرأس العلم البريطاني على حقول الماس، وسحب الرئيس براند موظفيه من المنطقة عندما دخلتها شرطة مستعمرة الرأس، وأرغم الرئيس الترانسفالي بريتوريوس على الاستقالة(١٤).

وانتقلت حمى الغضب من جمهوريتي البوير إلى مستعمرة الرأس، فانتقد جون ميريمان John X. Merriman وهو من أبرز المطالبين بمسؤولية الحكومة أمام البرلمان انتقد بعنف تصرف بالركلي، ونددّ الهولنديون في البرلمان بالمعاملة القاسية التي لقيتها الدولة الحرة، وعندما قدّم ريتشارد سوثي مشروع قانون بضم جريكوالاند الغربية لمستعمرة الرأس، قوبل بحملة عنيفة اضطرته إلى سحب المشروع(١٥).

وعندما اجتمع البرلمان في ١٨ نيسان عام ١٨٧٢ تحدث الحاكم العام باركلي فأكد أهمية منح الحكم الذاتي للمستعمرة، وإقرار مسؤولية الوزارة أمام البرلمان، وقال إنّه لا يوجد أساس لعدم

الثقة في حسن استعمال المستوطنين للسلطة السياسية، فإنَّ تجربته معهم أكدت له مقدرة المستوطنين على إدارة شؤونهم الداخلية دون سيطرة خارجية، وأكد ضرورة تعاون سكان الاقليم الشرقي، ووعدهم بالحصول على مقاعد في أول مجلس وزراء للمستعمرة [١٦].

وبإعادة النظر في توزيع المقاعد في البرلمان؛ لإحداث التوازن المناسب بين الإقليمين الشرقي والغربي، وعلى هذا أقر البرلمان في اجتماع مشترك لمجلسيه قانون الحكم الذاتي، وسط جو الترحيب والتعاطف من كل المستوطنين في المستعمرة، ولكن الرلمان ثنى ذلك برفض ضم مناجم الماس، وثلث برفض فصل الإقليم الشرقي عن المستعمرة، وتلقى كيمبرلي بضيق بالغ نبأ رفض البرلمان ضم مناجم الماس، ووجه اللوم إلى باركلي؛ لأنه وافق على السماح بإقرار قانون الحكم الذاتي قبل ضم مناجم الماس، متجاوزًا بذلك الأوامر الصادرة إليه[١٧].

وعلى الرغم من كل ذلك فقد صدر في ٢٨ تشرين الثاني عام ١٨٧٢ القانون رقم (١) لسنة ١٨٧٢ متضمنًا تعديلًا للقانون الذي منح مستعمرة الرأس دستور الحكم النيابي، فأقر نظام الحكم الذاتي ومسؤوليته الوزارة أمام البرلمان[١٨]، واضطرت بريطانيا بسبب موقف برلمان مستعمرة الرأس، إلى تحويل جريكوالاند الغربية إلى مستعمرة تاج، وعينت لها مجلسًا تشريعيًا صغيرًا، وآخر تنفيذيًا، وعينت ريتشارد سوثي حاكمًا عامًا لها في ١٨٧٣[١٩]

ثانيًا : وزارة مولتينو Molteno :

كان على سير هنري باركلي Barkly أنْ يواجه مشكلة اختيار أول رئيس وزراء للمستعمرة وقد رغب أنْ يعهد بذلك إلى أحد كبار مساعديه كريتشارد سوثي، ولكن سوثي كان معروفًا باتجاهه المعارض للتطور الدستوري للمستعمرة، وبالتالي كان تأييد البرلمان له مستحيلًا، فرفض الدخول في التجربة، ورفض وبليم بورتر William Porto أيضًا تولى رئاسة أول وزارة لأسباب شخصية، أما البرلماني صول سولومون Sol Solomon فطلب شروطًا مسبقة استحال على باركلي قبولها، وعلى هذا صار على جون تشارلز مولتينو Charles Molteno أنْ يصبح أول رئيس للوزراء في المستعمرة، بعدها سعى جاهدًا لنيل الحكم الذاتي، وكان مولتينو Molteno إداريًا فذًا ومتحمسًا[٢٠]، وجاء اختياره لتأييد الإقليم الغربي له، ولصدق تمثيله للعنصر الهولندي الذي يشكل الأغلبية بين المستوطنين البيض، من حيث التحفظ والتزمت، وكان مولتينو فوق هذا كله رجلًا خشنًا، مصرًا على رأيه صريحًا وقد كان لكل هذه الصفات دور كبير في إعاقة المشروع الاتحادي البريطاني في جنوب أفريقيا[٢١].

وجاء تشكيل الوزارة معبرًا عن رغبة مولتينو في تهدئة المعارضة الشديدة للحكم الذاتي وله شخصيًا، من مستوطني الإقليم الشرقي الانفصاليين، فرأي موليتنو أنَّ من الحنكة والسياسة

أنْ يختار بعض الوزراء المحافظين من أعداء الحكم الذاتي، ومن منطقة كافراريا، حتى يبدو المجلس معبرًا عن كل الاتجاهات السياسية في المستعمرة ويمثل مصالح أقاليمها جميعًا[٢٢]، ومن ثم شكلت الوزارة على النحو الآتي : مولتينو رئيسًا للوزراء ووزيرًا لشؤون المستعمرات[٢٣]، ود. هوايت Dr. T. White وزيرًا للخزانة، ودي فيليرز نائبًا عامًا Attorney[٢٤]، وثلاثتهم من الإقليم الغربي، ثم أبير كرومبي سميث C. Abercrombie Smeith وزيرًا للأشغال العامة وأراضي التاج، وتشارلز برونلي Charles Brownly وزيرًا للشؤون الوطنية وكلاهما من كافراريا[٢٥].

وكان لمولتينو هدفان أساسيان هما : دعم الحكم الذاتي وإنهاء الصراع بين الإقليمين الشرقي والغربي، وقد بدأت الوزارة العمل في ظروف طيبة، وانتهت حقبة الكساد التي سادت عقد الستينات، وبدأ عصر من الرخاء يسود المستعمرة بتأثير من استثمار مناجم الماس، وعملت الوزارة على تطوير وسائل المواصلات وبإقرار ملكية الدولة لها، وبدأت عملية مدّ الخطوط الحديدية وخطوط التلغراف لتربط بين الموانئ المهمة وحقول الماس، ونظمت رحلات بالسفن البخارية بين المستعمرة وأوربا، وأنشأت أول جامعة في الجنوب الأفريقي في ١٨٧٣، وهي جامعة رأس الرجاء الصالح[٢٦]، وصارت لقوات المستعمرة المسلحة أزياؤها الخاصة المميزة[٢٧]، وبدأ المزارعون البيض يشعرون بالتحسن الاقتصادي حتى فاقت أعداد ماشيتهم المليون ومئة ألف رأس، وقاربت أغنامهم العشرة ملايين رأس، وبدأت الحكومة تنشئ مدرسة في كل قرية ذات أهمية، ومستشفى في كل إقليم[٢٨]، كذلك شكلت الحكومة لجنة منتخبة للشؤون الوطنية Selected Committee for Native Affairs في العام نفسه لتشكيلها، وكانت أهم توصيات هذه اللجنة توصية بمدّ الحكم البريطاني في جريكوالاند الشرقية، حيث استقرت قبيلة الجريكوالاند من أتباع آدم كوك، منذ أوائل الستينات، وحاولت إقرار سلطتها في الشمال الشرقي لمستعمرة الرأس مستغلة الصراع القبلي في الترانسكي، فرأت اللجنة أنَّ مدّ الحكم البريطاني إليها سيمنع تفجر الصراع القبلي، وقد عيّن مندوب بريطاني مقيم Resident Commissioner في جريكوالاند الشرقية، وأعلن سير هنري باركلي ضم بلاد آدم كوك إلى الحكم البريطاني عام ١٨٧٤، على أنْ تتولى مستعمرة الرأس حكمها، ولكن مولتينو تجاهل إجراء باركلي، لأنه لم يستشره[٢٩].

وبعد صراع طويل في البرلمان صدر القانون رقم ثمانية عشرة لسنة ١٨٧٤، والذي يقضي بإعادة توزيع الدوائر الانتخابية، وزيادتها إلى سبع دوائر بدلًا من اثنتين هما: الشرق والغرب، وقد مثلت كل دائرة انتخابية بثلاثة أعضاء، وبذلك بدأ الصراع الإقليمي يتضاءل، وساعد على ذلك تطور العمل في مناجم الماس، إذ انشغل الساسة بمعالجة المشاكل الجديدة الناجمة عن

آثار دخول الصناعة إلى مجتمع ريفي، ثم امتداد السكك الحديدية، والتزايد المستمر في إعداد البيض المهاجرين إليها على أساس غير زراعي، وفي إعداد السود المهاجرين إليها على أساس غير قبلي[٣٠]، وقد رفض مولتينو الاستجابة لطلب الحكومة البريطانية بأنْ تضم حكومته جريكوالاند الغربية، على أساس مبدأ أخلاقي هو عدم إغضاب الدولة الحرة، وقال بعضهم إنَّ الحكم الذاتي ليس الثمن الملائم لضم إقليم متنازع عليه كثير المشاكل، وقد تصدى مولتينو أيضًا لسياسة كارنارفون الاتحادية بنجاح، على الرغم من حملة المؤرخ فروید ضده، ولكن مولتينو اضطر أخيرًا إلى ضم جريكوالاند الغربية إلى مستعمرة الرأس؛ خوفًا من إلغاء بريطانيا للحكم الذاتي، وأنْ يستمر في مقاومة السياسة الاتحادية للورد كارنارفون، وقد انتهزت الحكومة البريطانية فرصة تورط مولتينو في حرب الجاليكا، ورفضه قبول المساعدة من القوات البريطانية في المنطقة، على أساس أنه رئيس وزراء مستعمرة تتمتع بالحكم الذاتي، وقررت التخلص منه فأعلن المندوب السامي فرير اعتراضه على تصرفات مولتينو، فهدد مولتينو بالاستقالة، وهو أمر دأب عليه في كل أزمة، مع تحميس البرلمان لتأييده، وقد رفض فرير قبول استقالة مولتينو، وكذلك أعلن البرلمان التمسك بمولتينو، ولكن مع تجدد الاشتباكات مع الجايكا، واستمرار رفض مولتينو قبول مساعدة القوات البريطانية، فقد تعاطف البرلمان، فهزم في اقتراع بالثقة على وزارته، بواحد وعشرين صوتًا مقابل سبعة وثلاثين، فأقاله فرير، بعد يومين فقط من رفض قبول استقالته، وبذلك تخلصت بريطانيا من رئيس وزراء كبرى مستعمراتها المشاكس[٣١].

واستدعى الحاكم العام فرير سير غوردون سبريج وكلفه، كزعيم للمعارضة بتشكيل ثانية وزارات الحكم الذاتي في فبراير ١٨٧٨، وقد تتابعت الوزارات طوال عهد الحكم الذاتي، على نحو ما سيأتي تفصيله، حتى قيام اتحاد جنوب أفريقيا، الذي كان تطورًا سياسيًا مهمًا في حياة مستعمرة الرأس، إذ غدت إقليمًا داخل الاتحاد[٣٢].

المبحث الثاني:

أولًا: توسع المستعمرة:

لم تعرف حدود مستعمرة الرأس الثبات إلا لفترات محدودة، لقد كانت رغبة المستوطنين البيض في التوسع على حساب الأغلبية الأفريقية رغبة جارفة؛ بسبب نظام حيازة الأرض لدى البيض، والذي يصر على المزرعة الضخمة، التي يزرع جزءًا منها ويترك أغلب الباقي لرعي الأغنام والماشية، وعلى تخصيص مزرعة مستقلة لكل شاب يزمع الزواج، وقد ترتب على غرار البيض على هذا النظام أنْ أرغموا القوات البريطانية على دخول عدّة معارك ومناوشات ضد القبائل الأفريقية صاحبة الأرض، ومن هنا لم يكن للمستعمرة خطوط حدود بالمعنى المعروف، وإنّما كانت هناك منطقة عازلة بينها وبين القبائل الأفريقية، بحيث يمكن القول إنَّ حدودها كانت تخومًا ومناطق بأكملها، وكانت هذه التخوم تزحف نحو الشرق باستمرار توسع المستوطنين في أرض الأفارقة، ومن ثم كانت مناطق وبلاد الأفارقة تتراجع شرقًا هي الأخرى، وعلى هذا يصعب تحديد منطقة إقامة الفنجو أو التمبو والجايكا أو الجاليكا أو غيرهم، فهي تختلف من عقد لعقد بحسب ضغط الاستيطان البيض وسياسة إعادة التوطين في معازل مختلفة أما الحدود الثابتة مثل: حدود الأورنج وتلك التي وافقت الخطوط الجغرافية، مثل: حدود بتشوانالاند فقد أحيطت بالأسلاك الشائكة(٣٣).

وكانت المستعمرة قبيل منحها الحكم النيابي تضم إقليمين فقط هما: الإقليم الغربي وهو الجزء الأول والقديم من المستعمرة والإقليم الشرقي، الذي ضمته المستعمرة بعد الاحتلال البريطاني؛ لكي تستوعب المهاجرين البريطانيين، وكانت أول المناطق الوطنية التي توسعت فيها المستعمرة وضمتها إليها هي كافراريا ابلريطانية، وهي المنطقة الواقعة بين نهري الكبى والكيزكاما، فقد ترتب على حرب الكفار في عامي ١٨٤٧ – ١٨٤٨ أنْ ضمت بريطانيا هذه المنطقة كمستعمرة مستقلة تحت اسم كافراريا البريطانية British Kaffraria(٣٤)، وقد كانت تضم مينا ايست لندن East London الشهير، والذي مدّ منه خط حديدي باتجاه حقول الماس، وكانت عاصمة كافراريا البريطانية هي مدينة كنج ويليامز تاون Kingwilliams town وقد ترتب على ضمها هذا أنْ بدأ المهاجرون من المستعمرة في استيطانها بشكل كثيف مع دفع القبائل الوطنية لاسيما الجايكا والجاليكا وراء نهر الكبى في منطقة الترانسكي، وفي إطار مشروع كاردويل لسحب جزء من الحاميات البريطانية من المستعمرات تخفيضًا للإنفاق أصدر البرلمان البريطاني قانونًا بضم كافراريا البريطانية إلى مستعمرة الرأس وعلق تنفيذه على فشل برلمان المستعمرة في إصدار

قانون من لدنه بضمها، وقد تم في ذلك ٧ حزيران عام ١٨٦٥، وتمت الإجراءات الرسمية لذلك في نيسان ١٨٦٦[٣٥].

وقد أعقب ضم كافراريا للمستعمرة عملية منظمة تهدف إلى تدعيم الحكم الأبيض فيها، فمدت إليها الطرق وأرسل إليها الجنود، وزيد عدد الحكام، وأعيد تنظيمها إداريًا ووزعت مزارع من ارضها على حساب الأفارقة، الذين أبعدوا إلى الترانسكي ومثلت كافراريا برلمانيًا، ومد العمل بالقوانين المعمول بها في المستعمرة[٣٦]، وكانت كافراريا بهذا أكثر اندماجًا في المستعمرة من الأقاليم الإفريقية التي ضمت بعدها مثل: باسوتولاند والترانسكي وغيرهما، على نحو ما سيأتي تفصيله، إذ لم يكن استيطانها متاحًا مثل: كافراريا[٣٧].

وعندما ثارت منازعات الحدود بين الدولة الحرة وزعيم الباسوتو موشيش خافت بريطانيا أنْ تتمكن دولة الأورنج الحرة من السيطرة على باسوتولاند، وهي منطقة وطنية حصينة مما قد يؤدي إلى انقلاب في توازن القوى في جنوب أفريقيا لصالح دولتي البوير فأمرت المندوب السامي رود هاوس بالعمل على ترتيب إعلان الحماية على باسوتولاند مع عدم تعقيد الأمور مع الدولة الحرة[٣٨].

وبعد قطع إمدادات البارود عن طرفي الصراع الباسوتو والأورنج، طلب الزعين سوشيش الحماية البريطانية، فأعلن وود هاوس في ١٢ اذار ١٨٦٨ ضم باسوتولاند إلى الامبراطورية البريطانية، كمحمية بيد أنَّ الاحتلال لم يتم على أيدي الجنود البريطانيين، بل على أيدي قوات المستعمرة، وكان هذا توطئة لتسليمها المستعمرة، في أقرب فرصة، على اساس أنْ تتحمل مسؤولياتها كاملة من دون أية مساعدة خارجية[٣٩].

وقد طالب برلمان المستعمرة وورد هاوس بسحب قوات المستعمرة من باسوتولاند على أساس أنّها محمية للإمبراطورية البريطانية، وليس لحكومة المستعمرة، ولذا فلا ينبغي إنفاق بنس واحد فيها[٤٠]، وفي إبان الحملة البريطانية القوية الرامية إلى تحميل مسؤوليات الامبراطورية البريطانية لمستعمرة الرأس، مع منحها الحكم الذاتي[٤١]، أمرت الحكومة البريطانية المندوب السامي باركلي بضم جريكوالاند الغربية للحكم البرياني، وضم باسوتولاند لحكم مستعمرة الرأس، ولم يجد برلمان المستعمرة إزاء الضغط البريطاني، إلا أنّه يقبل ضم باسوتولاند في آب ١٨٧١، وعلى هذا ظلت شرطة المستعمرة في باسوتولاند، وزيدت بالتدريج، كما قسمتها المستعمرة إلى أقاليم صغيرة ليسهل التعامل مع زعمائها كل على حدة، وأدخلت النظم الإدارية والقضائية إليها، وحكمتها حكمًا مباشر، ولم يرض زعماء الباسوتو الاحرار بالضغوط والإهانات التي أوقعتها بهم

حكومة المستعمرة، وهم الذين أبلوا بلاءً حسنًا في مواجهة دولة الأورنج الحرة، وهم الذين اشترطوا الخضوع لحكم بريطانيا مباشرة، لا مستعمرة من مستعمراتها(٤٢) .

وقد ازداد الموقف صعوبة حينما أرادت وزارة سبريج نزع سلاح الباسوتو وقد فشلت قوات المستعمرة في إحراز نصر حاسم على الباسوتو، فتوسط المندوب السامي روبنسون، في كانون الثاني ١٨٨١ بين سبريج وزعماء الباسوتو، وقد حكم ربونسون في نيسان ١٨٨١ بعدم المساس بباسوتولاند، فلا يقتطع منها أي جزء للاستيطان الأبيض، وبترخيص البنادق بدلًا من تسليمها(٤٣)، وعندما تولى توماس سكانلين رئاسة الوزارة في مايو ١٨٨١ كثالث رئيس وزراء للمستعمرة، واتفق مع الحكومة البريطانية على إعادة باسوتولاند مرة أخرى للحكم البريطاني المباشر، بعد أنْ قضت عشر سنوات تحت حكم مستعمرة الرأس بين عامي ١٨٧١ و ١٨٨١، ولكن هذا لم ينفذ إلا في عام ١٨٨٤، حين تولى مندوب بريطاني مقيم حكم باسوتولاند(٤٤).

وكانت المنطقة الجديدة التي توسعت فيها المستعمرة هي جريكوالاند الغربية التي كانت تضم مدينة كيمبرلي وحقول الماس، وقد جاء ضم بريطانيا لها أولًا بسبب رغبتها في الاستحواذ على هذه الحقول، وكانت تأمل أنْ تقنع برلمان المستعمرة بتحمل مسؤولية حكمها، ولكن البرلمان كان رافضًا لذلك؛ لئلا يجرح كبرياء دولة الأورنج الحرة، وإنْ كان برلمان المستعمرة قد وافق أمام إغراء نيل الحكم الذاتي، على تخويل الحاكم العام باركلي سلطة اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على النظام في جريكوالاند الغربية وجمع الضرائب في مناجم الماس، حتى يتم التوصل إلى تسوية نهائية مع دولتي البوير، الأورنج والترنسفال(٤٥)، ووسط حملة إعلامية في بريطانيا تدين إخلاء منطقة الأورنج في عام ١٨٥٤، وحصل وزير المستعمرات البريطاني لورد كيمبرلي على موافقة مجلس الوزراء البريطاني برئاسة لورد جلادستون، على ضم جريكوالاند الغربية إلى الممتلكات البريطانية، على أنْ تتحمل مستعمرة الرأس نفقات إدارتها وحفظ النظام بها، والدفاع على حدودها بقواتها هي(٤٦)، وأرسل لورد كيمبرلي أوامره إلى المندوب السامي باركلي بذلك غير أنَّ مستعمرة الرأس رفضت إتمام ضم جريكوالاند إليها؛ لعدم إحراج دولة الأورنج التي اعتراها الغضب بعد قيام السلطات البريطانية بضم حقول الماس إثر صدور حكم كيتي(٤٧).

وقد كان الحل الوسط الذي لجأت إليه الحكومة البريطانية لمشكلة جريكوالاند الغربية هو الضم وإعلان قيام نظام حكم مستعمرة تاج فيها، برئاسة ريتشارد سوثي ولكن كان على سوثي أنْ يعتمد اعتمادًا كبيرًا على شرطة مستعمرة الرأس وقواتها في حفظ النظام في مستعمرة جريكوالاند، وعلى تأسيس قوات خاصة بجريكوالاند الغربية، وقد اضطر المندوب السامي باركلي إلى إجراء التعديل في دستور مستعمرة الرأس، بحيث تمنح الحكم الذاتي، من دون ربط ذلك بضم جريكوالاند الغربية

إلى مستعمرة الرأس؛ بسبب شدة رفض البرلمان لهذا الربط، وبعدما نال البرلمان في مستعمرة الرأس التعديل المطلوب رفض ضم جريكوالاند الغربية، ورفض فصل إقليمي المستعمرة الشرقي والغربي، وقد أغضب هذا وزير المستعمرات البريطاني أيّما غضب، فوجّه اللوم للمندوب السامي باركلي(٤٨).

وقد رفض أول رئيس وزراء في المستعمرة مولتينو، بإصرار ضم جريكوالاند الغربية إلى مستعمرة الرأس، بعدما تفاقمت المشاكل في المناجم وتطور بشكل سريع مما كان يوحي بأنَّ ضمها سيجعل مستعمرة الرأس تعاني مشاكل لا قبل لها بها، وأكد مولتينو أنّه لن يتولى مسؤولية حكم المناجم، في حين يسودها الصراع بين المنقبين بعضهم البعض، وبينهم جميعًا وبين السلطة البريطانية وبينما بدأ لورد كارنارفون Lord Carnavon سياسته الاتحادية في المنطقة(٤٩)، احتكم عدد من المنقبين في مناجم الماس إلى القضاء للفصل بينهم في خلاف حول ملكية المناجم، وكان بعضهم قد اشترى أرض مناجم في جريكوالاند الغربية من الزعيم ووتربوير Waterpower، واشترى البعض الآخر من الزعيم ماهورا، وفي اذار ١٨٧٦ حكم القاضي البريطاني الشهير في جريكوالاند الغربية، سير أندريس ستكوكينستروم Andris Stockenstrom بأنّ كل ادعاء بالملكية في منطقة المناجم، استغل فيه اسم ووتر بوير، سواء بالمنح أو البيع أو التأجير، شمال نهر المودر Modder يعدّ لاغيًا وباطلًا، بعدما توافرت الأدلة لدى المحكمة بأنه ليس لووتر بوير حق المنح أو البيع لأية أرض وراء نهر الفال، وأنَّ أراضي كامبل التي أخذت من الدولة الحرة، لم تكن أبدًا خاضعة لسلطته، وبذلك نسف القاضي البريطاني الأساس الأول الذي استند عليه حكم كيتي في القضية، والذي طبقًا له ضمت السلطات البريطانية أرضًا كانت خاضعة لدولة الأورنج الحرة، فأسرع الرئيس براند إلى لندن يجدد مطالبته بالمناجم(٥٠).

وكان موقف الحكومة البريطانية حرجًا، فهي لا تستطيع التنازل عن أرض ضمتها، وغالب مستوطنيها بريطانيون يثقون في الحكومة البريطانية، ثم هي منطقة غنية قد يؤدي استحواذ البوير عليها إلى قلب ميزان القوى في المنطقة لصالحهم، وفي الوقت نفسه كانت الدولة الحرة تخشى تولي حكم منطقة صناعية لا إدارية لها بأمورها، ولا هي تستطيع قبول هذه الجموع البريطانية المخالفة لشعبها الهولندي الزراعي، ليسيطروا على مقدرات أمورها، ومن هنا قبل الرئيس براند في ١٤ تموز ١٨٧٦ تعويضًا ماليًا مرضيًا، مع وعد بمبلغ آخر في حال سماح بلاده بمد خط حديدي من مستعمرة الرأس أو من ناتال عبر أراضيها خلال خمسة أعوام، وكانت

النتيجة المباشرة لهذه التسوية أنْ زالت مشاعر الحرج التي يجدها أفريكانرو مستعمرة الرأس في ضم حقول الماس؛ خشية إغضاب أفريكانري الدولة الحرة(٥١).

وقد أعقب هذه الترضية للدولة الحرة اجتهاد لورد كارنارفون في محاولته لتوحيد جنوب أفريقيا، وهي محاولة رفضها رئيس الوزراء مولتينو، وفي أعقاب فشل مؤتمر لندن الاتحادي، الذي حضرته بعض بلاد جنوب أفريقيا، آثر مولتينو على مضض، أنْ يقبل ضم جريكوالاند الغربية إلى مستعمرة الرأس؛ خشية أنْ يقوم لورد كانارفون بإلغاء امتياز الحكم الذاتي في المستعمرة(٥٢)، وعلى هذا وافق برلمان المستعمرة في ١٨٧٦ على ضم جريكوالاند الغربية، ووافق البرلمان البريطاني على ذلك في نيسان عام ١٨٧٧(٥٣).

وكانت المنطقة الجديدة التي توسعت فيها مستعمرة الرأس، بعد ضم جريكوالاند الغربية هي خليج والفيش Walvish Bay وكان رئيس الوزراء مولتينو قد عمل على ضمّه إلى المستعمرة، واستأذن في ذلك وزير المستعمرات البريطاني لورد كارنارفون، ولكن كارنارفون رفض إجابة مولتينو إلى ذلك؛ لرفض مولتينو ضم جريكوالاند الغربية، ولكن بضم المستعمرة لخليج والفيش، وقد صدر قانون عن برلمان المستعمرة بضم هذا الخليج في عام ١٨٧٧، ولم يصدق عليه سوى في عام ١٨٧٩، ولم يوضع موضع التنفيض إلا في تشرين الاول ١٨٨٠، وكان خليج والفيش ملجأ للتزود بالمياه للسفن الحربية البريطانية، وكانت هذه السفن تزوره لتقديم العون للمبشرين الألمان العاملين بالقرب منه، قبل أنْ تضمه المستعمرة إليها، ثم صار هذا العمل مسؤولية حكومة المستعمرة(٥٤).

ووافق ضم جريكوالاند الغربية لمستعمرة الرأس حركة منظمة لمد سلطة المستعمرة وراء نهر الكبى، في المنطقة التي سماها المستوطنون البيض نومانزلاند، والتي ضمت عددًا من المناطق الأفريقية بين مستعمرتي ناتال والرأس، أهمها: جريكوالاند الشرقية وتيمبولاند، اللتان صارتا من أهم الأقاليم الوطنية التي تحكمها المستعمرة، مع باسوتولاند والترانكسي ولم يكن التوسع هذه المرة مطلبًا بريطانيًا، كما كان الحال في جريكوالاند الغربية، وإنّما كان بتوصية من لجنة برلمانية رأسها سيرغوردون سبريج على أساس أنَّ التوسع في شرق المستعمرة سيمنع غارات الافارقة عليها، ويتيح فرص الاستيطان البيض فيها(٥٥).

وصادف التوسع الأبيض في جريكوالاند الشرقية وتيمبولاند بداية يقظة ونهضة عشائر الأكسوزا أو النجوني، ولاسيما الجاليكا تحت قيادة الزعيم كريلي في الترانسكي، إذ تخلصوا تدريجيًا من آثار كارثة قتل الماشية في عام ١٨٥٧، وطوال عشرين عامًا منذ هذا التاريخ ظلوا يحيون شبه مستقلين، إذ لم تتعد سلطة المستعمرة عليهم أمرين هما : تحديد مرتبات الزعماء الشهرية،

وتأمين طرق التجار والمبشرين، أما الفنجو فعاشوا تحت حماية وإشراف المستعمرة ولما كان الجاليكا يعيشون في أرض ضيقة في الترانسكي بين نهري الكيي والباشى، إذ نظروا إلى أرضهم السابقة التي وطّن البريطانيون الفنجو فيها، وأرادوا استعادتها؛ للتخلص من الجفاف الذي ساد معزلهم، وقد تكررت غارات الجليكا على الفنجو، وبالأخص بعد تزايد ضغط الاستيطان الأبيض في شرق المستعمرة عليهم وعلى التمبو من ناحيتي مستعمرة الرأس ومستعمرة الناتال، وبتوالي المصادمات الفردية بدأت الغارات تشتد في هذه المنطقة الضيقة، بحيث تتهدد الوجود الابيض فيها(٥٦).

وأرسل المندوب السامي فرير Frere يستدعي إليه الزعيم كريلي(٥٧)، ولكنه تذكر مصير كل زعيم استجاب لنداء السلطات البريطانية، ولاسيما والده هو شخصيًا، لما لبى نداء الحاكم العام دوربان Durban(٥٨)، ورفض إجابة فرير وفي الوقت نفسه لم يستطع كربلي كبح الشباب من محاربته، فبدأت الحرب رسميًا في تشرين الثاني ١٨٧٧، وانتهى بذلك عصر طويل من السلم المسلح بين الأكسوزا والبيض بدأ في عام ١٨٥٧، ودام عقدين من الزمن(٥٩).

وكانت هذه الحرب آخر حروب الكفار، وكانت أقل خطورة من سابقاتها، وكانت قوات المستعمرة أكثر عدة وعددًا، واستقلالًا في القرار عن القوات البريطانية، وكانت هذه الحرب آخر محاولة قام بها الأكسوزا للتصدي للسيطرة البيضاء، بعدما أحيط بهم من كل جانب(٦٠)، ومع توتر الموقف اضطرت حكومة المستعمرة إلى إعلان الأحكام العرفية في منطقة القتال(٦١)، وزاد من خطورة الموقف أنَّ جريكوا الشرقي في جريكوالاند الشرقية قد ثاروا هم أيضًا، تعبيرًا عن سخطهم وعدم رضاهم عن الخضوع للحكم البريطاني، بعد عهدٍ من الاستقلال، ولاسيما أنَّ بريطانيا حكمتهم عن طريق إحدى مستعمراتها، مستعمرة الرأس(٦٢).

وقد طردوه إلى معزل من عمومتهم الجايكا، داخل الجزء القديم من المستعمرة، إذ أقنعوا الزعيم ساندیل Sandel بإعلان ثورته، وقد ترتب على هذه التطورات أنْ انسحبت قوات المستعمرة مؤقتًا، من المناطق التي ضمتها في الشرق في جريكوالاند الشرقية وتيمبولاند(٦٣).

وكانت ثورة الجايكا هذه مقدمة وسببًا لأزمة دستورية، فقد رأى مولتينو ووزيره ميريمان اغتنام الفرصة لدخول معزل الجايكا وتأديب ثائريهم، وقضى النائب العام ستوكينستروم بإعداد المتمردين الذين يؤسرون بأسلحتهم رميًا بالرصاص دون محاكمة(٦٤)، وكرر المندوب السامي (اعتراضه) على هذا العنف، واحتج على تصرفات ميريمان، الذي كان قائمًا بأعمال وزير الدفاع في المستعمرة، وأكد أنَّ وجود قوات شرطة منظمة وحكومة صالحة متعاطفة يمكنه إصلاح الأمور، وبالأخص أنَّ الوطنيين رعايا وليسوا أعداء، واستمر مولتينو على موقفه وتمسكه بسلطاته

كرئيس وزراء يتمتع بالحكم الذاتي، فأصدر قرارًا بتعيين جريفت قائدًا لقوات المستعمرة للقيام بحملة مستقلة عن القوات البريطانية ومن دون الرجوع إلى الحاكم العام فرير[٦٥].

ولم يكن جريفث هذا قائدًا نظاميًا تدرج في الرتب العسكرية، ومن ثم لم يحظَ باعتراض الضباط البريطانيين به من الناحية القانونية، وعارض فرير هذا الإجراء ووصفه بمخالفة المنطق والقانون معًا، ولم يعبأ مولتينو، وسارع بإرسال المستوطنين ابورغرز إلى شمال المستعمرة لمجابهة ثورة قبيلة الكورونا، والزعيم الباسوتي موروسي، ولكن تشتت قوات المستعمرة أدى إلى إضعاف موقف مولتينو[٦٦]، واضطر إلى طلب عون قوات جريكوالاند الغربية، قبيل ضمها لمستعمرة الرأس بصفة رسمية، وكانت تلك المساعدة من مستعمرة صغيرة لمستعمرة تتمتع بالحكم الذاتي، وتأبى في الوقت نفسه قبول مساعدة القوات الإمبراطورية البريطانية، أمرًا ضاق به المندوب السامي فرير، فأعلن بقوة هذه المرة اعتراضه على تصرفات مولتينو وعدم قبوله بها، فلجأ مولتينو إلى تكتيك برلماني أحسن استخدامه عدة مرات وهو شحن البرلمان مع عرض تقديم استقالته ورفض فرير قبولها، وكذا أعلن غالب أعضاء الجمعية التشريعية تمسكهم بمولتينو وتأييدهم لوزارته، ولكن القلق ساد المستعمرة حينما أرسل كريلي بعض قواته مجددًا، للمشاركة في إعانة الجايكا ضد قوات المستعمرة في معركة كينتاني Kentani مع استمرار رفض مولتينو مساعدة الحاكم له بإرسال القوات الإمبراطورية للمشاركة في القتال، فقد مولتينو تعاطف الجماهير البيضاء معه، وكان الحال مماثلًا في البرلمان، وفي اقتراع بالثقة هزمت وزارة مولتينو بواحد وعشرين صوتًا مقابل سبعة وثلاثين، وهكذا أقال فرير من الوزارة، بعد يومين فقط من رفضه قبول استقالة مولتينو[٦٧]، وبذلك تخلصت بريطانيا من رئيس وزراء كبرى مستعمراتها المشاكس، الذي حال بينها وبين تنفيذ مشروعها الاتحادي[٦٨].

واستدعى فرير سير غوردونسبريج وكلفه كزعيم للمعارضة، بتشكيل ثانية وزارات الحكم الذاتي في شباط ١٨٧٨[٦٩]، وقرر سبريج مواصلة القتال ضد القبائل على الرغم من سابق معارضته لها، وكذلك ما عرف عنه من ليبرالية، وتأييده لمنح الحقوق الانتخابية لمن تنطبق عليه شروطها من الافارقة[٧٠].

ولم تستمر الحرب بعد هذا إلا قليلًا، ونجح جنرال سير آرثر كنجهام وجنرال تسيجر Thesiger لورد تشيلمفورد فيما بعد، على رأس أكثر من ألفي جندي من القوات النظامية والشرطة والمتطوعين، في إنزال الهزيمة بالشرار، وقتل زعيمهم ساندیل، وهرب زميله كريلي، وذلك في يوليو ١٨٧٨[٧١]، ولكن هذه الحرب كانت ذات أهمية في تاريخ المستعمرة، إذ أقبلت بعدها على ضم المناطق الوطنية الواقعة بينها وبين مستعمرة ناتال[٧٢]، كذلك تخلصت بريطانيا

من مولتينو، على الرغم من أنَّ برلمان المستعمرة كان يؤيده بقوة، حتى استغل فرير فرصة معالجة مولتينو للموقف العسكري وأعاد ترتيب الأوضاع في البرلمان، حتى يطيح به وكان هذا استجابة لتوصية سابقة من المؤرخ فرويد بأنّه لن تقوم للاتحاد في جنوب أفريقيا قائمة ما بقي مولتينو في منصبه بصلاحياته الواسعة(٧٣).

بيد أنَّ الإطاحة بمولتينو لم تكن في صالح الاتحاد بالضرورة، فقد تجمعت نتائج ضم بريطانيا للترنسفال، والإطاحة بحكومة مولتينو الأفريكانري، وتشكيل حكومة سبريج (الانجليزي) لتقود الأحداث في اتجاه آخر، مما قضى على المشروع الاتحادي البريطاني، ولكن المستعمرة من ناحية أخرى في ظل يقظة الشعور السياسي للأفريكانريين بدأت في التوسع في الأنحاء التي يمكن لها التوسع فيها، خلال موجة التكالب على القارة الأفريقية، فقد رأت وزارة اينجتون أنْ تشارك في هذا التكالب الاستعماري، وبالأخص في المناطق الحيوية للمستعمرة والتي هددها التوسع الألماني، فدعمت حكومته نفوذها في خليج والفيش على الساحل الغربي للجنوب الأفريقي في عام ١٨٨٤، وظل هذا الخليج محاطًا بمستعمرة وضمت حكومة المستعمرة كذلك في ١٣ ايلول ١٨٨٤ بوند ولاند إلى الشرق منها، وضمت في ٢٦ آب ١٨٨٥ كلًا من تيمبولاند وبومفانالاند وجاليكالاند، وأدمجت كذلك إقليم الأكسيسبي Xeseibe الذي يضم جبل أيليف، في جريكوالاند الشرقية، بعد أنْ وافق برلمان المستعمرة على ضمها في ١٣ تموز ١٨٨٦ وصادق البرلمان البريطاني على ذلك في تشرين الاول ١٨٨٦(٧٤)، ونتيجة لهذه السلسلة من الإجراءات التوسعية أصبحت المنطقة الواقعة بين نهر الكيي وحدود ناتال، والتي تأرجحت سياسة المستعمرة إزائها طويلًا بين الضم والإخلاء، وأصبحت جزءًا من مستعمرة الرأس، وإنْ ظلت على وضعها كمعازل وطنية متجاورة، ممّا يؤكد أنّ التوسع فيها كان إجراءات وقائيًا؛ لمنع وقوعها في أيدي المستعمرين الألمان(٧٥).

ومن ذلك القبيل أيضًا ما قام به سيسل جون رودس Cecil John Rhodes، خلال مدة رئاسته للوزارة في المستعمرة، حين ضم منطقة بوند ولاند Bondoland على الساحل الشرقي، بعد تزايد النفوذ الألماني فيها، وكان هذا الإقليم الصغير يضم ميناء سان جون المهم، والذي كان يطمع فيه الرئيس كروجر وكان آخر الأقاليم الوطنية التي ظلت على استقلالها منذ عام ١٨٧٩ (٧٦).

أما بتشوانا لاند البريطانية والتي كانت الحكومة البريطانية قد ضمتها في عام ١٨٨٥ وما بعده إثر محاولة التوسع الترنسفالي فيها، لملاقاة التوسع الألماني في جنوب غرب أفريقيا، فقد كان على مستعمرة الرأس أنْ تتحمل مسؤولياتها بعد عشر سنين من ضمها رسميًا في عام

١٨٩٥ [٧٧]، وقد حاول رودس التعجيل بضم بتشوانا لاند البريطانية إلى مستعمرة الرأس ؛ ليتمكن من تنفيذ برنامجه للإعداد لغارة جيمسون على جمهورية جنوب أفريقيا ؛ لإسقاط نظام حكم الرئيس كروجر، وقد نجح رودس في ٢٠ تشرين الاول ١٨٩٥ في الحصول على شريط من الأراضي يوازي حدود الترنسفال لشركة جنوب أفريقيا البريطانية.

أما بتشوانالاند البريطانية فقد أدمجت في مستعمرة الرأس، في أواخر عام ١٨٩٥، ونقلت عاصمتها من فرايبورج إلى مافيكنج، وصدر بهذا القانون رقم ٤١ لسنة ١٨٩٥، والأمر التنفيذي في ٣ تشرين الاول ١٨٩٥ [٧٨].

وعلى هذا النحو يتضح مدى حرص حكومة المستعمرة على السيطرة على الأقاليم الوطنية المستقلة خارج حدودها، وبعدما كانت لا تضم سوى إقليمين هما الإقليم الغربي والإقليم الشرقي، صارت تضم تجمعات قبلية كبيرة لقبائل شتى، وكان لهذا مغزى مهم وهو أنَّ حكومة المستعمرة كانت ترفض استقلال القبائل الأفريقية وتسعى إلى فرض سلطتها عليها، فماذا كان موقف بريطانيا وحكومة المستعمرة والإنجليز والأفريكانريين[٧٩] في المستعمرة من حقوق الأفارقة السياسية [٨٠].

الخاتمة

إنَّ الحقبة التاريخية قيد البحث غير منبتة الصلة عن الحاضر، فقد كانت مستعمرة الرأس خلالها تشهد سيطرة مطلقة على جلّ امورها من بريطانيا والرابطة الافريكانرية، ولازالت جمهورية جنوب افريقيا شديدة الارتباط بالقوى العظمى، ولا زالت السيادة الكاملة فيها للعناصر الافريكانرية المتشددة، وهكذا تكون الدورة التاريخية لصالح الافريكانريين البيض مستمرة منذ عهد وزارة مولتينو، وخلال هذه الدورة كان على الافارقة أنْ يعانوا ضغوطًا جمة يندر أنْ يعاني مثلها شعب من الشعوب، اللهم الا اذا استثنينا الشعب العربي الفلسطيني الذي اليوم للاستعمار الصهيوني، لا يقل عنصرية عن الاستعمار الافريكانري، ولاسيما وقد أصّل الاستعماران الافريكانري والصهيوني فكرة الشعب المختار التي بنيا عليها العنصرية البغيضة بالإسناد الى اساس فكري ديني مستقى من التوراة وهي منه بريئة .

الهوامش

References

(1) Bell, Kenneth N. and Morrell, W.P., Select Documents on British Colonial Polioy 1830 – 1860, Oxford, 1928, P. 142.

(٢) جون ودهاوس ايرل كيمبرلي الاول 1st. Earl of Kimberly (١٨٢٦ – ١٩٠٢) سياسي ودبلوماسي بريطاني تسنم منصب وزير الدولة لشؤون المستعمرات للمدة من ١٨٥٢ – ١٨٩٥ ثم عين لاحقًا وزيرًا للخارجية، سميت مدينة كمبرلي في مستعمرة الكيب باسمه بعد ثورة اكتشاف الماس. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Bain, Rev. Michael, the Canterbury Association (1848-1852), A Study of its Members' Connections. Christchurch, London, 2007, P. 163.

(٣) جون تشارلز مولتينو Johan Charles Molteno : رجل سياسي وتاجر ناجح في بريطانيا وايرلندا، ولد في عام ١٨١٤ في لندن وتوفي عام ١٨٨٦ في كيب تاون، انتخب لعضوية اول برلمان لمستعمرة الكيب تاون في عام ١٨٥٤، فكان مؤمنًا بحاجة المستعمرة الى ديمقراطية فاعلة وليست سيطرة بريطانية مطلقة، فبدأ معركة سياسية طويلة لجعل السلطة التنفيذية في الكيب تاون ديمقراطية، فانتخب اول رئيس وزراء لمستعمرة الكيب تاون من عام ١٨٧٢ – ١٨٧٨، واستطاع أنْ يمنح المستعمرة درجة من الاستقلال عن بريطانيا . للمزيد من التفاصيل ينظر :

Bell, Kenneth N. and Morrell, Op. Cit., P. 147.

(٤) السير غوردون سبريج Gordon Sprigg (١٨٣٠ – ١٩١٣) : اداري وسياسي استعماري، انكليزي المولد، في عام ١٨٦٩ اصبح عضوًا في برلمان مستعمرة الكيب، وشغل منصب رئيس وزراء مستعمرة الكيب لأربع حقب مختلفة، بدأ بأول وزارة عام ١٨٧٨ – ١٨٨١، وانتهاء برابع وزارة ١٩٠٠ – ١٩٠٤، التي صادفت مع حرب البوير الثانية، كانت سياسته تميل الى الانفاق الباهض الذي ألحق اضرارًا جسيمة بالشؤون المالية لمستعمرة الكيب . للمزيد من التفاصيل ينظر:

Rasmussen, R.K., Dictionary of African Historical Biography. University of California Press, 1989, P.698.

(5) De. Kiewiet, C.W., The Imperial factor In South Africa, Native Policy, Vol. 15, No.3, 1989, P.12.

(6) Walker, Eric A. A history of South Africa , P.348.

(7) July, Rober W., A History of the Africa People, London, 1970, PP. 373 – 374.

(8) De. Kiewiet , C.W., The Imperial factor, Op. Cit., P. 452.

(9) Fage , J. E., A History of Africa, London, 1978, P. 377.

(١٠) حكمت المستعمرة باسولاتولاند حكمًا مباشرًا، بحيث عملت على خلع الزملاء، أو على الأقل إضعاف سلطتهم واستبدال محاكمهم البدائية بمحاكم القضاة وهو ما لقي معارضة الزعيم ماسوفا، للمزيد من التفاصيل ينظر:

Bell, Kenneth N. and Morrell, W.P., Op. Cit., P. 144.

(11) Wilson , Derek, A History of South And Central Africa, Camridge, 1975, P. 142.

(12) Walker, Eric A., Op. Cit., PP. 347 – 348.

(13) De. Kiewiet , C.W., The Imperial factor , P. 453.

(14) Theal, G. M., Progress of South Africa, P. 390 – 396.
(15) De. Kiewiet, C.W., The Imperial factor, P. 457.
(16) Walker, Eric A. Op. Cit., PP. 345 – 346.
(17) De. Kiewiet, C.W., Op. Cit., P. 457 - 458.
(18) Roux, Edward, Tim Longer Than Rope, A History of the Black Man's Struggle For Freedom In South Africa, U.S.A 1966, P.45.
(19) Headlam, Cecil, The failure of Confederation, 1871 – 1881, C.H.B.E., Vol. 8, P. 462.

(٢٠) كان لقب مولتينو بين الساسة المحليين أسد بوفورت . للمزيد من التفاصيل ينظر:

- Devanport , T. R. H., South Africa A Modern History, London, 1978, P. 80.

(21) De. Kiewiet, C.W., Op. Cit. , P. 349.
(22) Hofemeyer, J. H., The Problem of Co – operation, 1886-1895 (A) Railway Customs and the Non-European Question C.H.B.E., Vol. 8, P. 498 .

(٢٣) هذا المنصب Colonial Secretary عرفناه في حقبة الحكم النيابي مستشار شؤون المستعمرة، وهو منصب تنفيذي كان صاحبه مساعدًا للمندوب السامي لشؤون مستعمرتي الرأس وناتال، ولكن مع الحكم الذاتي صار صاحبه عضوًا في وزارة ذاتية ومسؤولًا عن إدارة المستوطنات والمستعمرات الوطنية التي تضمها المستعمرة تدريجيًا.

Hofemeyer, J. H., Op. Cit., P. 499.

(٢٤) كان دي فيليرز، وهو من مواليد المستعمرة، أول من تولى هذا المنصب ثم منصب القاضي الأكبر من المستوطنين، بعد أنْ كانت لندن تعين بريطانيين بصفة مستعمرة وهذا يظهر عزم مولتينو على تدعيم الحكم الذاتي. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Hofemeyer, J. H., Op. Cit., P. 499.
(25) Walker, Eric , A. Op. Cit., P. 349.

(٢٦) أقرت ملكية الدولة للسكك الحديدية القوانين أرقام ١٥، ١٨ لسنة ١٨٧٢، ١٩ لسنة ١٩٧٣، في حين أقر القانون رقم ١٦ لسنة ١٨٧٣ قيام جامعة رأس الرجاء الصالح، للمزيد من التفاصيل ينظر :

Hofemeyer, J. H., Op. Cit. , P. 499.
(27) Walker, Eric, A. Op. Cit., P. 349.
(28) Leonard , Charles, Papers on the political situation in South Africa, P. 12.
(29) Ross, Robert , Op. Cit., PP. 126 – 129.
(30) Theal C. M., The Progress of South Africa , p. 394.
(31) Walker , Eric A., Op. Cit., P. 375.
(32) Davenport T. R. H., Op. Cit., P. 130.
(33) Walker , Eric A., Op. Cit., P.P. 378.

(٣٤) السيد علي فليفل، جمهورية جنوب افريقيا ١٨٥٧ – ١٩٠٢، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٠، ص٤٥ .

(٣٥) السيد علي فليفل، الاصول التاريخية للتفرقة العنصرية في جنوب افريقيا، اتحاد المحامين العرب، القاهرة، ١٩٨٧، ص٢٢ .

(٣٦) بدوي رياض عبدالسميع، الارض والعنصرية في اتحاد جنوب افريقيا ١٩١٠ – ١٩٦١، دار الوثائق القومية المصرية، سلسلة بحوث افريقيا، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ٢٠١٤ ص٢٧.

(٣٧) السيد علي فليفل، مستعمرة الراس البريطاني ١٨٥٣ – ١٩١٠، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٣، ص٤٢١.

(٣٨) السيد علي فليفل، جمهورية جنوب افريقيا ١٨٥٧ – ١٩٠٢، ص٧٦ .

(٣٩) بدوي رياض عبدالسميع، ص٣٩ .

(٤٠) السيد علي فليفل، جمهورية جنوب افريقيا ١٨٥٧ – ١٩٠٢، ص٨٥ .

(٤١) السيد علي فليفل، مستعمرة الراس البريطاني ١٨٥٣ – ١٩١٠، ص٤٥٠ .

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٤٥١.

(٤٣) بدوي رياض عبدالسميع، ص٤٥ .

(44) Theal , G. M., Prpgress of South Africa, P. 462.
(45) Walker, Eric A., Op. Cit., P. 452.
(46) De. Kiewiet, C.W., Op. Cit., P. 452.
(47) Theal , G. M., 466.
(48) De. Kiewiet , C.W., Op. Cit. , P. 457 - 458.

(٤٩) السيد علي فليفل، مستعمرة الرأس البريطاني ١٨٥٣ – ١٩١٠، ص٤٥٦ .

(50) Theal , G. M., Prpgress of South Africa , P. 392.
(51) Headlam , Cecil : Op. Cit. , P. 462.
(52) I bid, PP. 473 – 477 – 479.
(53) Walker , Eric A., Op. Cit. P. 372.
(54) Headlam, Cecil, Op. Cit. , P. 463.
(55) Ross, Rober, Op. Cit. P. 129.
(56) Headlam, Cecil, Op. Cit. , P. 479.

(٥٧) تذكر بعض المراجع أنَّ برونلي Brownlee حاكم كنج ويليامزتاون في الإقليم الشرقي من مستعمرة الرأس هو الذي استدعى كريلي، للمزيد من التفاصيل ينظر :

Walker, Eric A., Op. Cit., P. 344.
(58) Macmillan W. M., The frontier and Kaffir wars 1792 – 1836 , P. 317.
(59) Kruger , D. W., Op. Cit. P. 330.
(60) Karis, Thomas and Carter, Grwendlem M. from protest to challenge , A Documentary History of African politics in south Africa 1882 – 1964 , Vol. I protest and Hope 1882 – 1934 , U. S. A. , 1978 , P. 2.

(٦١) السيد علي فليفل، مستعمرة الرأس البريطاني ١٨٥٣ – ١٩١٠، ص٤٥٩ .

(62) Ross Robert, Op. Cit., PP. 130 – 132.
(63) Walker, Eric A., Op. Cit., P. 375.
(64) Ibid, Headlam, Cecil, Op. Cit., P. 480.
(65) De. Kiewiet, C.W., Imperial Factor, PP. 171 - 172.
(66) Ross, Rober, The Ikora Wars on the Orange River , 1830 – 1880 , P. 253 , (the Journal of African History , Vol. XVI , 1975 , No. 4.
(67) Walker, Eric A., Op. Cit. , P. 375.
(68) De. Kiewiet, C.W., Imperial Factor, P. 10.
(69) Walker, Eric A., Op. Cit., P. 375 .
(70) Daveport, T. R. H., Op. Cit., P. 130.

(71) Headlam, Cecil, Op. Cit., P. 481.
(72) De. Kiewiet, C.W., Op. Cit. , P. 174.
(73) Walker, Eric A. Op. Cit., PP. 356 – 375.
(٧٤) ت . والي الياس، الحكم والسياسة في افريقيا، ترجمة، ميشيل مسيحة، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١٩٢ .
De Kiewiet, C. W. Op. Cit., 317 – 318.
(٧٥) ت . والي الياس، الحكم والسياسة في افريقيا، ٢٠٤.
(76) Tindall P. E. N., Op. Cit. PP. 154 – 155.
(٧٧) ت. والي الياس، الحكم والسياسة في افريقيا، ص٢١٠ .
(٧٨) المصدر نفسه.
(٧٩) الافريكانرين: وهم شعوب اوروبية مختلفة، استوطنت جنوب افريقيا على مدى الفترة التي سيطر الهولنديون والبريطانيون على جنوب افريقيا، وهم الجنوب افريقيا البيض، يبلغ تعدادهم ٧٪ من سكان جنوب افريقيا، ولغتهم مشتقة من الهولندية والانكليزية . للمزيد من التفاصيل ينظر: ت. والي الياس، الحكم والسياسة في افريقيا، ص١٧٧.
(80) Sallery, A., Op. Cit., P. 78.

ترجمة المصادر والمراجع:

- Dr. Ali Fleifel, Republic of South Africa 1857 - 1902, unpublished master's thesis, Institute for African Research and Studies, Cairo University, 1980.
- Dr. Ali Fleifel, The Historical Origins of Apartheid in South Africa, Arab Lawyers Union, Cairo, 1987.
- Badawi Riyad Abdel Samie, Land and Racism in the Union of South Africa 1910-1961, Egyptian National Archives, Africa Research Series, National Books and Archives Press in Cairo, 2014.
- Dr. Ali Fleifel, British Cape Colony 1853-1910, unpublished doctoral thesis, Institute of African Research and Studies, Cairo University, 1983.
- T. Wali Elias, Governance and Politics in Africa, translated by Michel Masiha, Cairo, 1966.
- De. Kiewiet , C.W., The Imperial factor In South Africa, Native Policy, Vol. 15, No.3, 1989.
- Walker, Eric A. A history of South Africa
- July, Rober W., A History of the Africa People, London, 1970,
- Fage , J. E., A History of Africa, London, 1978,
- Wilson , Derek, A History of South And Central Africa, Camridge, 1975,
- Roux , Edward, Tim Longer Than Rope, A History of the Black Man's Struggle For Freedom In South Africa, U.S.A 1966,
- Headlam , Cecil : the failure of Confederation , 1871 – 1881 ,
- Devanport , T. R. H., South Africa A Modern History, London, 1978,

- Leonard , Charles, Papers on the political situation in South Africa
- Theal , G. M., Prpgress of South Africa ,
- Macmillan W. M. : The frontier and Kaffir wars 1792 – 1836
- Karis , Thomas and Carter , Grwendlem M. from protest to challenge , A Documentary History of African politics in south Africa 1882 – 1964 , Vol. I protest and Hope 1882 – 1934 , U. S. A.
- Perham , Margery :Ten African , London , 1963
- Ross , Rober : The Ikora Wars on the Orange River , 1830 – 1880 ,
- The Journal of African History, Vol. XVI , 1975